31 March 2010
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس
اللجنة من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى اللجنة. ويشرفها أن
تحيل طيه، بالإشارة إلى رسالة رئيس اللجنة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تقرير
كينيا المستكمل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة الى
رئيس اللجنة في البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٤٠ (٢٠٠٤)

لا تملك كينيا ولا تحوز أي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، وليس لديها الآن
و لم يكن لديها من قبل قط أي مرفق في أي مكان داخل إقليمها لإنتاج الأسلحة النووية أو
الكيميائية أو البيولوجية، ولم تنقل أبداً، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، أي معدات
لإنتاج تلك الأسلحة. ولا يقدم البلد أي مساعدة إلى أي جهة من غير الدول في استحداث
الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو وسائل إيصالها أو في حيازتها أو صنعها أو
امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها.

وما برحت كينيا تتعاون مع سائر أعضاء المجتمع الدولي في مكافحة حيازة أسلحة
الدمار الشامل على نحو غير مشروع، وهي عازمة على تعزيز ذلك التعاون لمنع الاتجار غير
المشروع في هذه الأسلحة والأسلحة المرتبطة بها. وكينيا دولة طرف في المعاهدات
والاتفاقات التالية:

(أ) الأسلحة النووية

- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

(ب) الأسلحة الكيميائية والبيولوجية

- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك
الأسلحة
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)
والسمية وتدمير تلك الأسلحة

- بروتوكول جنيف

وكينيا أيضا من الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي تستخدم كمنظومات إيصال لأسلحة الدمار الشامل.

وإضافة إلى ذلك، فإن كينيا عضو في المنظمات الدولية التالية:

- مؤتمر نزع السلاح
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
- اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الجهود الوطنية

أنشأت كينيا مجلسا مشتركا بين الوزارات يسهر على التنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويقوم البلد حاليا بإنشاء مجلس مماثل فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

وقد وضعت كينيا مشروع قانون بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالتشاور مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسينص هذا القانون على رصد إنتاج/صنع جميع المواد الكيميائية، التي لم تكن مشمولة بالفعل بالضوابط الرقابية القائمة، ونقلها واستعمالها والتخلص منها على نحو آمن في البلد.

مجلس الحماية من الإشعاع

مجلس الحماية من الإشعاع (المجلس) هيئة نظامية أنشئت بموجب قانون الحماية من الإشعاع الذي أقره البرلمان في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. ويضطلع المجلس بمهمة تقديم المشورة للحكومة، عن طريق وزير الصحة، بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحماية من الإشعاع والتخلص من النفايات المشعة.

ويخول الجزء الثالث والرابع من القانون المجلس منح التراخيص للعاملين والمرافق والوكلاء في مجال الأشعة بشأن الأجهزة الإشعاعية و/أو المواد المشعة. كما يصدر المجلس شهادات تحليل للمستوى الإشعاعي للواردات والصادرات من السلع الاستهلاكية.

وقد صمم المجلس هياكل أساسية لحماية المواد النووية تشمل الكاميرات التلفزيونية ذات الدوائر المغلقة CCTV، وأجهزة استشعار الحركة، والسياجات الكهربائية، والتحصين من

السطو. ويقوم المجلس حاليا بإنشاء مرفق مركزي لمعالجة النفايات المشعة. كما سُكِّلت في إطار المجلس لجنة معنية بإدارة النفايات المشعة والأمن النووي والطوارئ الإشعاعية.

واضطلع المجلس، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بكفالة تدريب جميع موظفيه على الأمن النووي. كما وضع المجلس برامج تنقيفية وتدريبية لضباط الشرطة والجمارك في مجال الكشف عن الإشعاع. وهو يعمل مع الوكالة على تجهيز المختبرات وإجراء مزيد من التدريب.

الإدارة الكيميائية الحكومية

الإدارة الكيميائية الحكومية هي السلطة الوطنية التي تمثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتسهر على تنسيق جميع المسائل المرتبطة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تم كينيا كدولة طرف، داخل إقليمها، بما في ذلك ضمان الامتثال لجميع متطلبات التنفيذ المنصوص عليها في الاتفاقية.

وتعمل الإدارة مع مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تسهيل التحقيق التام لأهداف عمليات التفتيش التابعة للمنظمة التي تُجرى في المرافق الكينية العامة والخاصة التي تقوم بأنشطة خاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقية.

وقامت الإدارة، بمساعدة من المنظمة، بتدريب معظم موظفيها في مجال أمن الأسلحة الكيميائية. كما تشارك الإدارة بنشاط في المؤتمرات الإقليمية في إطار التأهب لمواجهة الهجمات المحتملة بالأسلحة الكيميائية.

هيئة الإيرادات الكينية: إدارة الجمارك والضرائب

يتلقى موظفو إدارة الجمارك والضرائب التابعة لهيئة الإيرادات الكينية تدريباً بشأن تحديد العوامل المستخدمة في الأسلحة الكيميائية. ولدى موظفي الحدود أيضاً قائمة بالمواد الكيميائية المحظورة المدرجة في جدول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما يحول دون دخول مواد كيميائية ضارة إلى البلد. وأنشأت الإدارة أيضاً مختبراً كيميائياً مرجعياً تختبر فيه عينات المواد الكيميائية المشبوهة.

مراقبة الحدود

أنشأت كينيا لجاناً مشتركة مع الدول المجاورة لأمن الحدود والاستخبارات. ولا يزال هذا التعاون يثبت جدواه في رصد الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة على الحدود.

برامج المساعدة

- يمكن للبلد أن يستفيد من الحصول على المساعدة التقنية في المجالات التالية:
- التدريب المشترك في مجال تكنولوجيا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية
- توفير المعرفة التقنية الضرورية لأفراد الشرطة وموظفي الجمارك لتمكينهم من الكشف عن أسلحة الدمار الشامل
- توافر الأجهزة التقنية وأفراد الشرطة وموظفي الجمارك للمساعدة في الكشف عن تلك الأسلحة
-